الضمائر المتّصلة في اللغة العربية _ البنية والوظيفة

Affixed pronouns in Arabic - Structure and Function

د. حمزة بوجمل*

المركز الجامعي - آفلو . (الجزائر)، boudjemelhamza@gmail.com

تاريخ الإرسال 12/ 02/ 2021 تاريخ القبول 2021/07/18 تاريخ النشر2021/09/27

ملخص:

تنقسم اللواصق التصريفية أو المورفيمات المقيدة في العربية إلى قسمين: الأول منهما: الضمائر المتصلة، وهي لواصق تحلّ محلّ الأسماء الظاهرة، وتقوم بوظائف صرفية ونحوية معاً. والآخر: اللواصق الحرفية، وهي تلك الحروف التي لا تدلّ على اسم؛ أي: لا تقوم بوظيفة نحوية بدل الاسم الظاهر، فهي لا محلّ لها من الإعراب، وإنّما يستدلّ بها كعلامات إعراب فقط، إضافة إلى الوظائف الصرفية العامّة التي تؤدّيها. ويعمل هذا البحث على دراسة القسم الأول (الضمائر المتصلة)؛ يحدّد مبانيها، ويتتبع خصائصها التشكيلية، وسلوكها مع ما تتّصل به من المورفيمات الحرة، ويكشف عن مظاهر الاقتصاد فيها، والوظائف المنوطة بها في اللغة.

الكلمات المفتاحية: اللواصق التصريفية، الضمائر المتصلة، الاقتصاد، البنية، الوظائف.

Abstract:

Affixes inflectional or bound morphemes in Arabic are divided into two parts: The first is affixed pronouns, which are affixes that replace appearing nouns, and perform both morphological and grammatical functions. The second is affixes derivational, which are those letters that do not indicate a name. It does not perform a grammatical function instead of the apparent noun, for it has no place in syntax, but it is inferred as marks only, in addition to the general morphological functions that it performs. This research aims to study the first section (affixed pronouns). It defines its construction, traces its morphological characteristics, and its conduct with related free morphemes, reveals the aspects of its economy, and the functions allocated to it in the language.

Keywords: Affixes inflectional, Affixed pronouns, Economy, Structure, Function

* المؤلف المرسل

تُصنَّف اللغة العربية مع اللغات المتصرّفة التي تدلّ على الوظائف الصرفية والعلاقات النحوية بالجمع بين المورفيمات الحرّة والمتّصلة، فتقبل اللّواصق إضافة إلى التّحوّلات الداخلية في أبنية الكلمة[1]، أي: إنّ هذه الفصيلة من اللغات تتضمّن لغات إلصاقية واشتقاقية في آنٍ واحد. وعلى الرّغم من أنّ العربية يغلب عليها الطّابع الاشتقاقيّ، وتعتمد على التّحوّل الدّاخليّ لبنية الكلمة لصوغ كثير من أبنيتها، إلّا أنّ هذا لا يمنعها من استخدام نظام اللّواصق. وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين في قوله: "إنّ اللّواصق وسيلة من وسائل ثراء بنية الكلمات التي تلجأ إليها اللغات لسدّ النقص في نظامها الصرفيّ ولكنّها ليست المنهج الذي خرجت عليه هذه الكثرة الكثيرة من الكلمات في اللغة العربية"[2]. وبهذا فالبنية العربية تتّخذ في سلوكها منحيين اثنين هما التّحوّل الدّاخليّ، وزيادة اللواحق والسّوابق؛ وتتميّز عن اللغات بكونها اشتقاقية فضلاً عن كونها إلصاقية[3].

وهذه اللّواصق تسمّى في الدرس اللساني الحديث بالمورفيمات المقيّدة، إذ لا يمكن استعمالها مستقلّة، بل تكون متّصلة بمورفيم آخر ذي طبيعة جذرية وقيمة معجمية. وقد أطلق تمام حسان على هذه اللّواصق اسم مباني التصريف[4]، التي تقوم بوظائف صرفية عامّة، نحو التعبير عن الشخص(التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد(الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع(التذكير والتأنيث)، والتعيين(التنكير والتعريف)، والتوكيد، والنسب وغيرها[5]. كما تُتَّخذ قرائن لفظية على معان نحوية، وتساهم في تحديد الفصائل النحوية للكلمات التي تشكّل اللغة[6]. وقد نوّه فندريس بالدّلالات التعبيرية للواصق في قوله: "فإذا وجدت الكلمة على درجة عالية من قوّة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاصقة ما، فالذي يحصل أنّ اللاصقة تتشرّب هذه التعبيرية إلى حدّ أنّها تمتصّها كلّها، لتصير عنصر الكلمة المعبّر"[7].

وتقسّم اللّواصق بناءً على الموقع الذي تشغله من الكلمة إلى[8]:

سّوابق: وهي العناصر التي تضاف إلى أول الكلمات، مثل: ال التعريف، وسين الاستقبال، وحروف المضارعة.

مقحمات: هي العناصر التي تتوسط الكلمة، ومثالها في اللغة العربية التضعيف.

لواحق: وهي ما يضاف إلى نهاية الجذور، لتغيير وظائفها أو معانيها الأصلية، ومثالها في اللغة العربية الألف والنون (ان)، والواو والنون(ون) للدلالة على التثنية وجمع المذكر السالم.

وسنعمل في هذا البحث على تجلية بعض المظاهر الاقتصادية للّواصق التي لم يشملها نظام الصيغ ، وما تضطلع به من وظائف صرفية ونحوية في اللغة العربية.

الضمائر المتصلة:

تعدّ الضمائر المتّصلة في اللغة العربية من اللّواصق التّصريفية ذات الدّلالات الصرفية العامة المتمثلة بشكلٍ عام في عموم الحاضر أو الغائب. وهي أوسع اللواصق مجالاً؛ لأنّها يمكن أن تفيد ثلاثة معان هي: الشّخص والعدد والنّوع(9).

والضمائر اللواصق (المتصلة) في اللغة العربية هي التاء(تُ، تَ، تِ، تُما، تُم، تُنَّ)، وياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المتكلّم، وكاف الخطاب(كَ، كِ، كُما، كُم، كُنَّ)، وهاء الغيبة(هـ، ها، هما، هم، هنَّ)، ونا التي للمتكلمين، ونون النسوة.

ويتجلّى اقتصاد هذه اللواصق في مبانيها، وفي سلوكها، وأثرها في البنية المقطعية لما تتّصل به، وفي الوظائف المنوطة بها. أمّا عن مبانيها فقد تكوّنت من أسهل الأصوات نطقاً وأقلّها عدداً، ويكفي أنّها انتُخِبَت من حروف الزيادة التي تمتاز بقلّة المؤنة وكثرة التّرداد، إذ اختير للمخاطب التاء والكاف، وللمتكلم التاء والياء، وللمتكلمين (نا)، وللمخاطَبة الياء، وللاثنين الألف، وللجماعة الواو، وللغيبة الهاء. ويلحق بعضها تعديلات وإضافات لإفادة النوع والعدد، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1. لاصقة التاء

التّاء تدلّ عند اتّصالها بالفعل الماضي على الشخص والعدد والنوع، وتشترك معها في ذلك الصوائت القصيرة؛ إذ تتعيّن دلالتُها على المتكلّم المفرد مع الضم (تُ)، نحو: كتبْتُ ويشترك فيها المذكّر والمؤنّث فلا يتحدّد النوع بها، وعلى المخاطَب المفرد المذكر مع الفتح (تَ)، نحو: كتبْتَ وعلى المخاطَبَة المفردة مع الكسر(تِ)، نحو: كتبْتِ. ونلاحظ كيف تحقّق هذا الحشد الدلالي بهذا المبنى الموجز الذي جاء على أقلّ المقاطع كلفة وأكثرها شيوعاً، وهو المقطع القصير المفتوح (ص م) مع التنويع في الصوائت القصيرة. ويضاف إلى ما حقّقه من وظائف صرفية بأقلّ جهد ممكن، اختصارُه لبنية الجملة في المستوى النّحوي بدلالته على المسند إليه(الفاعل أو نائب الفاعل)، نحو: رَحِمْتَ ورُحِمْتَ، بدلاً من الأسماء الظاهرة.وإذا كانت التاء ساكنة لخلوّها من الصوائت (تْ)، فإنّها تدلّ على المؤنّث المتحدَّث عنه (الغائب)، نحو: قامتِ امْرأَةٌ، قامتِ امرأتان، قامتِ النّساء. ولا يتعيّن معها العدد، لأنّها تحدّد النوع وتدلّ على الغيبة المطلقة. ولا تدلّ على المسند إليه مثل التاء المتحرّكة؛ لأنّها لا تعدّ في هذه الهيئة من الضمائر، وإنّما هي من الحروف، والمسند إليه بعدها إمّا يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً. كما تُحرَّك تاءُ التأنيث الساكنة بالكسر تخفيفاً للجهد ودفعاً للتعثّر النطقيّ الذي يسبّبه التقاء السّاكنين.

أمّا إذا أريد بالتاء المتحرّكة الدلالة على أكثر من واحد، فيلحق بها (ما) للدلالة على المخاطَبَين أو المخاطَبَتين، نحو: كتبْتُما، و(ميمٌ) لجماعة المخاطَبين، نحو: كتبْتُم، و(نونٌ) مشدّدة لجماعة المخاطَبات، نحو: كتبْتُنَّ. وما يلاحظ أنّ الضمّ قد لزم التاء في هذه الحالات كلّها تناسباً مع حركة التاء في الضمائر المنفصلة (أنتُما، أنتُم، أنتُنَّ).

ولعلّ هذا ما جعل أحد الباحثين يرى بأنّ الضمائر المتّصلة هي ضمائر منفصلة في الأصل، ثم التصقت بأواخر الأفعال الماضية على شكل لاحقة، فقالوا في بادئ الأمر: ذهبَ أنتم، وذهبَ هما، وذهبَ هنَّ ....ثم التصقت الضمائر بالأفعال، فقيل في حالة الفاعلية: ذهبتم، وذهبا، وذهبْنَ[10]. ولا شكّ أن في هذا التطور مظهراً من مظاهر الاقتصاد العضليّ والذهنيّ معاً، إذ تتقاصر فيه البنية، ويُطرَد الباب على وتيرة واحدة.

وفي هذا السّياق يجب أن نشير إلى مظهر اقتصاديّ عظيم، تستفيدُ فيه اللغةُ من دلالة المبنى ودلالة العدم، إذ تستدلّ على بعض الوظائف الصرفية بعدم وجود اللواصق، أو الخلوّ منها، وهو ما اصطُلِح عليه **بلاصقة الصفر**[11] **أو المورفيم الصفري**، ويعبّر عنه أيضاً بالدلالة العدمية كدلالة الحذف والاستتار في اللغة العربية[*]، ويُحَدِّدُ الخلوُّ من اللاصقة في الفعل الماضي: النوعَ والشخص، والعدد، نحو: أكَلَ، الذي يدلّ على وقوع الحدث من مفرد مذكّرٍ غائب. كما يدلّ السّكون في فعل الأمر على المفرد المذكّر، نحو: اكتُبْ. وبهذا يحدّد السكون في العربية العدد والنوع[12].

ويصاحب هذه اللواصقَ مظهرٌ اقتصاديّ آخر يتمثل في إعادة الانسجام للبنية المقطعية الجديدة وتخفيفها، فالفعل الماضي الثلاثي المجرّد يتكوّن من ثلاثة مقاطع قصيرة، نحو: ذَهَبَ، وكَتَبَ، وعندما تتصل بها لاصقة التاء المتحرّكة، تشكّل معها أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وهذا ما لا تسمح به العربية، "وذلك لأنّ المقاطع بسبب وقعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقُها تمثّل عنصرَ توتّرٍ وإجهادٍ للنّاطق"[13]؛ لأنّها عبارة عن خفقات صدرية قصيرة سريعة ومتلاحقة[14].

وفراراً من هذا الثقل، تعمل العربية على تحويله إلى شكل جديد أيسر نطقاً، بإدماج المقطعين الثاني والثالث في مقطع واحد عن طريق التخلّص من صائت المقطع الثالث، وبذلك ينتقل الفعل من البنية الأصلية: (ص م/ص م/ص م) نحو: كَتَبَتُ، إلى بنيةٍ أخفّ: (ص م/ص م ص /ص م)،نحو: كَتَبْتُ. وعلى هذا يفسّر بناء الفعل على السكون لاتصاله بضمائر الرفع المتحرّكة، مثل: خرجْتُ، وبقاءه على حاله عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، مثل: خرَجَتْ؛ لأنّها لم تضف مقطعاً جديداً، وإنّما أقفلت المقطع الأخير، وبقي العدد نفسه مع فارق في كمية المقطع الأخير فقط.

وتتخفّف العربية أيضاً من أعباء البنية المقطعية التي تتشكّل بدخول مورفيمات التعدية على الفعل المجرّد، والتي تتوالى فيها أربعة مقاطع قصيرة كذلك، فالفعل: أخْرَجَ مثلاً ونظائره هو صورة متطوّرة عن أخرى أصلية، هي: أَخَرَجَ، حيث عمدت العربية إلى دمج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلّص من صائت المقطع الثاني[15]، وإليك تمثيل هذا التحوّل: (ص م/ص م/ص م/ص م)ـــــ(ص م ص/ص م/ص م).

ولم يحدث هذا الدمج بين المقطعين الأول والثاني في الأفعال المعتلّة مثل: أقام وأبان؛ لأنّ الإعلال يحول دون تكوّن أربعة مقاطع قصيرة[16].

2. لاصقة الياء المدّية

الياء المدّية من الصوائت التي تمتاز بسهولة الإنتاج وقوة الإسماع، وهي تعدّ تطويلاً لصائت الكسر، وعلى الرغم من وجازة هذا الصوت وبساطته، إلّا أنّ له وظائف صرفية ونحوية كثيرة ومتنوعة. فإذا التصق بالفعل المضارع دلّ على الشخص والنوع والعدد، فالأفعال: تَذْهَبينَ، لن تَذْهَبي، لم تَذْهَبي، دلّت الياء فيها على المخاطَب المؤنّث المفرد[17].

كما تساهم في اختصار البنية التركيبية بتحمّلها لوظيفة المسند إليه، إذ تُعرب فاعلاً في نحو: أنتِ تَفْعَلينَ، ولم تَفْعَلي، ولن تَفْعَلي. وقد تضاف لها النون المفتوحة (نَ) كما رأينا في الأمثلة السابقة لتحدّد الباب الذي ينتمي إليه الفعل المضارع (المرفوعات)، ويدلّ على خلوّه من النواصب والجوازم.

وتدلّ الياء مع فعل الأمر أيضاً على المخاطب المؤنث المفرد، نحو: اُكْتُبي، واذْهَبي، وذلك لأنّ الأمر فرعٌ عن المضارع. وتدلّ الياء معه كذلك في المستوى التركيبي على الفاعل. ونستخلص ممّا سبق أنّ الياء إذا اتّصلت بالمضارع أو الأمر اتصالاً مباشراً، فإنّها تسمّى ياء المخاطَبة لأنّها تحدّد معاني صرفية عامّة تتمثّل في التأنيث والخطَاب والإفراد، كما تحدّد المسند إليه في المستوى التركيبي، فهي بذلك من ضمائر الرفع.

وتدلّ الياء على المتكلم المفرد، في بقية الحالات ولا يتحدّد معها النوع إلّا من خلال القرائن المقالية والمقامية، وتلحق الياءُ (ياء المتكلم) في هذا القسم الأفعالَ والأسماءَ والحروف. فتلحق الأفعالَ مع النون، نحو: أَكْرَمَني، ويُكْرِمُني، وأَكْرِمْني. وتلحق الأسماءَ، نحو: كِتابي، وضَرْبي. والحروفَ، نحو: لي، وإليّ، وعَلَيّ. ونلاحظ أنّ ياء المتكلم عندما تتّصل بالأفعال بأنواعها الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، تتّخذ بينها وبين هذه الأفعال نوناً، تسمّى نون الوقاية، لوقاية بنية الأفعال من التّغيّر(*)، والمحافظة على السمات الشكلية الفارقة بين الأسماء والأفعال، ودفع اللبس المحتمل بين ياء المتكلم وياء المخاطَبة[18]، وذكر ابن السرّاج سبب دخول النون في قوله:"...لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ فيه، فقالوا: ضربَني فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، وكذلك: يضربني، فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلى النون فقالوا: الضّاربي في النصب واستحسنوا الكسرة في الباء، لأنّه موضع يدخله الجرّ، ولم يستحسنوا ذلك في لام الفعل لأنّه موضع لا يدخله الجرّ، وقالوا: إنّني ولعلّني، ولكنّني، لأنّ هذه حروف مشبّهة بالفعل"[19].

يؤدّي التصاق ياء المتكلّم بالأفعال الخمسة إلى تتابع نون الوقاية ونون الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿**لِمَ تُؤْذونَني وقد تعلمون أنّي رسول الله إليكم**﴾[20]، وفي قوله: ﴿**أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي**﴾[21]. وللعرب في مثل ذلك اختياران لدفع الثقل الناجم عن توالي المتماثلات وتقليل الجهد المبذول في إنتاجها، الأوّل: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**﴾[22]. وقوله: ﴿**قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللّهِ وَقَدْ هَدَانِ**﴾[23]. والثّاني: حذف إحداهما كما في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَ تُبَشِّرُونَ**﴾[24].

وقول الشاعر[25]:

أنا الّذي يَجِدوني في صُدورِهِمْ لا أَرْتَقي صَدَراً مِنْها ولا أَرِدُ

وقول الآخر:

تراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

وكان الأصل أن يقال: (تبشّرونني)، و(أنا الذي يجدونني)، و(فَلَيْنَني) بنونين: إحداهما نون الرفع، والأخرى نون الوقاية. واختلف العلماء في المحذوفة منهما: أهي نون الرفع أم نون الوقاية؟ والمرجّح عند أكثرهم أنّ نون الرفع هي المحذوفة؛ لأنها قد حذفت كثيراً للضرورة من غير اتصال بياء المتكلم، كما في قول الشاعر:

أَبيتُ أَسْري وَتَبيتي تَدْلُكي شَعْرَكِ بالعنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكي

وقول الآخر:

وَنَقِّري ما شِئْتِ أَنْ تُنَقِّري قَدْ رُفِعَ الفَخُّ فَماذا تَحْذَري

وكان الأصل: (وتبيتين تدلكين)، و(فماذا تحذرين)، ولهذا نظائر كثيرة لا تنحصر[26].

كما تتوالى نون النسوة ونون الوقاية كذلك في مثل: يُكْرِمْنَني، وأَكْرِمْنَني، غير أنّ العرب لا تتخفّف منهما؛ لأنّ ذلك يؤدّي لالتباس الفعل المسند لنون النسوة بالفعل المسند للغائب المذكّر (يُكْرِمْني)، أو المخاطب (أَكْرِمْني).

وفوق هذا الاقتصاد الذي تحقّق بتقليل البنية وتعدّد الوظائف الصرفية، فإنّ هذا الصوت له وظائف تركيبية متنوعة، إذ يتّصل بالأسماء والأفعال، والحروف، ويؤدّي وظائف نحوية مختلفة، فهو من الضمائر التي تشترك بين الرفع والنصب والجر. فإذا اتّصلت بالأفعال اختصّت بالنّصب، نحو: علّمَني، يعلِّمُني، عَلِّمْني. إذ تؤدّي وظيفة المفعولية مع الأفعال. وإذا اتصلت بالحروف تفرّدت للجرّ، نحو: لي، ومنّي، وإليّ. وتشترك بين الرفع والنصب والجر مع الأسماء، فهي في مثل: كِتابي، مضاف إليه، وفي مثل: ضَرْبي، فاعل، أو مفعول به، ويتعين أحدهما من الاستعمال والقرائن.

3. لاصقة الكاف

تختار العربية للدلالة على مجموعة من المعاني القواعدية الكثيرة مقطعاً قصيراً يتشكّل من الكاف وأحد الصوائت القصيرة، إذ يلحق الأسماء والأفعال والحروف، ليحدّد الشخص، والعدد والنوع. فالكاف تدلّ على المخاطَب مطلقاً، والفتحة تحدّد المذكّر المفرد نحو: كتابكَ، شَكَرَكَ، لَكَ، والكسرة تحدّد المؤنّث المفرد، نحو: كتابكِ، شَكَرَكِ، لَكِ.

أمّا إذا أُريد بها الدلالة على أكثر من واحد، فتُلحق بـ(ما) للاثنين المخاطَبَين، أو الاثنتين المخاطَبَتَين، نحو: (كتابكُما)، وتُلحق بـ(الميم) لجماعة المخاطَبين، نحو: (كتابكُم)، وبنون مشدّدة لجماعة المخاطَبات، نحو:

كتابكُنّ[27]. ويشترك مع الكاف الضمّ فيما دلّ على أكثر من واحد تناسباً مع ضمة تاء الضمير المنفصل (أنتُما، أنتُم، أنتُنّ).

إنّ العربية تستثقل توالي المقاطع القصيرة؛ لأنّها تؤدَّى عن طريق خفقات صدرية قصيرة سريعة ومتلاحقة، وتمثّل عنصرَ توتّرٍ وإجهادٍ للنّاطق. ومنعتْ تتابع أربعة مقاطع قصيرة في صيغها كما رأينا سابقاً، غير أنّها استثنت حالة وحيدة سمحت فيها لهذا التتابع المقطعي[28]، وذلك عند اتّصال لاصقة الكاف بالأفعال الماضية الثلاثية، نحو: شَكَرَكَ، وشَكَرَكِ.

ويبدو أنّ العلّة في سماح العربية لهذا النسيج المقطعي المستثقل بالبقاء، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الرفع وضمائر النصب؛ لأنّ ضمير المتكلم كان يمثّله في فترة بعيدة من تاريخ العربية حرفُ الكاف أيضاً، ولا يميّز بينه وبين كاف الخطاب إلا بتسكين آخر الأفعال معه، وترك الأمر على حاله مع ضمائر النصب، وعندما استبدلت العربية التاء بالكاف للدلالة على المتكلم بقي الحال على ما هو عليه[29].

وما يؤكّد هذا الرأي أنّ أصل ضمير المتكلّم في الساميات هو الكاف، فأصل ضَرَبْتُ هو ضَرَبْكُ، وقد وجد هذا الاستعمال في الحميرية، ولا يزال في الحبشية، التي قامت بتعميمه على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب، حيث قيل: قتلكو للمتكلم، وقتلكَ للمخاطب، وقتلكي للمخاطبة[30]. وقد ورد عن أحدهم قوله: أَهْسَنْكَ والله، أي أَحْسَنْتَ[31].

وقد اقترب ابن مالك من إدراك السبب، على الرغم من عدم علمه بالتطور التاريخي لضمير المتكلم، حين قال:" وإنّما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرَمْنا وأكرَمَنا، ثمّ حُملت التّاء والنّون على(نا) للمساواة في الرّفع والاتّصال وعدم الاعتلال"[32].

4. لاصقة ألف الاثنين

الألف أخفّ الصوائت الطويلة، وأيسرها نطقاً، وأكثرها شيوعاً، وهي تعدّ تطويلاً لصائت الفتح، وتلحق الأفعال لتدلّ على العدد (المثنّى)، وإسناد الفعل إلى اثنين أو اثنتين، نحو: ذهبا وذهبَتا في الماضي، وتذهبان للمخاطبين أو المخاطبتين أو الغائبتين في المضارع، واذهبا في الأمر.

ويتجلّى الاقتصاد في هذا الإجراء الذي لا يتعدّى إضافة الألف إلى نهاية الفعل، أو تطويل صائت الفتح الذي ينتهي به الفعل، نحو: (فَتَحَتْ ـ فَتَحَتا). و(فتَحَ ـ فتَحا). وتضاف النّون المكسورة مع الألف في المضارع علامةً على انتماء الفعل لباب المرفوعات وخلوّه من أدوات النصب والجزم. نحو: أنتما تفتحانِ، لن تفتحا، لم تفتحا. كما تساهم الألف في المستوى النّحوي باختصار البنية التركيبية بدلالتها على المسند إليه (الفاعل، أو نائب الفاعل، أو اسم للأفعال الناقصة).

5. لاصقة واو الجماعة

تنتمي الواو المدّية للصوائت الطويلة، إذ تعدّ تطويلاً لصائت الضمّ، وتلتصق بآخر الفعل بأقسامه الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر)، لتدلّ على العدد والنّوع، (جماعة الذكور)(*)، نحو: (فَعَلوا وفُعِلوا)، و(تَفْعَلون وتُفْعَلون)، و(يَفْعَلون ويُفْعَلون)، و(لم تَفْعَلوا ولم تُفْعَلوا)، و(لن تَفْعَلوا ولن تُفْعَلوا)، و(لم يَفْعَلوا ولن يُفْعَلوا)، و(لِيَفْعَلوا ولِيُفْعَلوا)، وتؤدّي الواو –إضافة إلى دلالتها على الجمع والتذكير– وظيفة المسند إليه في التركيب (الفاعل أو نائب الفاعل). وتُتبع الواو بنون مفتوحة مع المضارع علامةً على انتماء الفعل لباب المرفوعات وخلوّه من أدوات النصب والجزم.

ولا تُحدِث هذه اللّاصقة في أبنية الأفعال الصحيحة أيّ تغيير، لكنّها تجعل الأفعال الناقصة تجمع بين مصوتين طويلين في بنيتها، وهذا ما يستثقله نظامُها المقطعيّ، ولا يقبله، فتعمل العربية على إعادة الانسجام لها، وتقليل الجهد المبذول في إنتاجها، ويختلف هذا التغيير باختلاف نهاية الفعل، وإليك بيان ذلك:

إذا كان الفعل منتهياً بالألف نحو: يسعى ويشقى، فإنّ لاصقة الواو تؤدّي إلى اجتماع مصوّتين طويلين في نهايته (الألف، والواو المدّية)، فتتخفّف منهما العربية بتحويلهما إلى مزدوج هابط (aw)[33]، كما يلي: يسعى+ ونَ = يسْعَوْنَ.

أمّا إذا كان منتهياً بالياء المدّية، نحو: يسقي ويرمي، فتتخلّص العربية منها وتُبقي على اللاصقة، كما هو مبين في هذا المثال: يَرْمي+ ونَ = يَرْمونَ.

وإذا كان منتهياً بالواو المدّية، نحو: يَدْعو، فتتخلّص العربية من إحدى الواوين وتكتفي بالأخرى، على الشّكل التّالي: يَدْعو+ونَ = يَدْعونَ.

6. لاصقة الهاء

تلحق الهاء الأسماء والأفعال والحروف، لتدلّ على الشخص والنوع والعدد مع ما يساندها من صوائت، فتدلّ على الغائب المفرد المذكّر رفقة الضم، نحو: كتابهُ، كتبَهُ، ولَهُ. هذا هو الأصل، غير أنّ العربية تستثقل ضمة الهاء بعد الياء أو الكسرة، فتبدل الضمة كسرةً، لتخفيف الجهد وإعادة الانسجام، نحو: إليْهِ، وفي كتابِهِ. وتدلّ على الغائب المفرد المؤنّث رفقة الألف، نحو: كتابها، وكتبها، ولها.

ونلاحظ أنّ العربية قد حقّقت هذه الوظائف الصرفية بإضافة لاصقة بسيطة تمثّلت في مقطع قصير أو متوسط، ولم تُحدث أيّ تغيير في البنية المقطعية السّابقة لها، كذلك فإنّها اختصرت البنية التركيبية للجملة لحلولها محلّ الظاهر، وتأديتها وظيفته النّحوية،إذ تقوم بوظيفة المفعولية مع الأفعال، والجرّ مع الأسماء والحروف.

وإذا أراد مستعمل اللغة الدلالة على أكثر من غائب أو غائبة، اكتفى بالضمائر المنفصلة(هم، وهما، وهنَّ)، نحو: كتابهم، وكتابهما، وكتابهنّ. وهذه لا توصف باللواصق؛ لأنّها إذا فصلت عن الجذر دلّت على معنى

مفيد. ويدعم هذا السلوك الرأي الذي يقول بأنّ الضمائر المتصلة هي ضمائر منفصلة في الأصل[34] ثم نحتت والتصقت بالجذور التي لحقت بها.

7. لاصقة (نا) التي للمتكلّمين

تتكوّن هذه اللاصقة من صوتي النّون والألف، وتؤدّي مجموعة من الوظائف القواعدية العامّة. ويتجلّى الاقتصاد في كونها من أسهل الأصوات نطقاً، وأكثرها شيوعاً، وعلى مقطع من بين أقلّ المقاطع كلفة على جهاز النطق، هو المقطع المتوسّط المفتوح (ص م م). وتدلّ هذه اللاصقة على أكثر من متكلّم، أو بعبارة أدقّ: تدلّ على المتكلّم المشارك سواء أشاركه واحد أم أكثر؛ لأنّها تشترك مع الضمير (نحن) في الدلالة على المثنّى والجمع، كما تستعمل للمعظّم نفسه، وتتّصل بالأسماء والأفعال والحروف، نحو: أمْرُنا، أمَرْنا، أمَرَنا، لنا، وتُختصر لأجلها بنيةُ الجملة لأنّها تحلّ محلّ الظاهر، وتؤدّي مجموعة من الوظائف النّحوية، كالمسند إليه(الفاعل، أو نائب الفاعل، أو اسم كان وأخواتها، أو اسم إنّ وأخواتها) أو المفعولية مع الفعل، والجرّ بحرف الجرّ أو بالإضافة مع الأسماء[35]، كما قال ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نا صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنا فَإِنَّنا نِلْنا المِنَحْ[36]

وقد جمعت الآيةُ الكريمةُ أنواعها الثلاثة (الرفع، والنصب، والجرّ): ﴿**رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأبْرَارِ**﴾[37].

8. لاصقة نون النسوة (نَ)

تتّصل هذه اللاصقة بالأفعال لتدلّ على جماعة الإناث المتحدَّثِ عنهنّ في الماضي والمضارع أو المخاطَبات في المضارع والأمر، نحو[38]: ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ، ويَضْرِبْنَ، ويُضْرَبْنَ، ولِيَضْرِبْنَ واضْرِبْنَ. ونلاحظ خفّة هذا الصامت الذي شكّل مع الفتحة مقطعاً قصيراً، وما يحمله من وظائف قواعدية تمثّلت في تعيين النوع والعدد والشخص، والقيام بوظيفة المسند إليه في التركيب (الفاعل أو نائب الفاعل أو اسم للأفعال الناقصة).

وعموماً فإنّ اللغة العربية تتميّز عن كثير من اللغات باللّواصق الضميرية التي تضطلع بوظائف قواعدية مزدوجة (صرفية ونحوية)، تدلّ على الشخص والنوع والعدد، داخل الخطاب دون الحاجة إلى تكرار الأسماء الظاهرة. وتساهم في اختصار بنية الجملة لحلولها محلّ الأسماء الظاهرة، والقيام بوظائفها النحوية.

كما تشكّل مظهراً من مظاهر تناسق أجزاء التركيب ووسيلة من وسائل التعليق، كمرجعية الضمير مثلاً، إذ يتمكّن المخاطَب بالعربية من متابعة ما يعود عليه الضمير بسهولة ودقّة.

ومن اقتصاد العربية في هذا السياق أيضاً، أنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير المتّصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، أو بعبارة أخرى فإنّ استعمال المنفصل في العربية مرهونٌ بتعذّر استعمال المتّصل، فلا تقول: قام أنا، وأكرمتُ إيّاك، لتمكّنك من أن تقول: قمتُ، وأكرمتُكَ[39]. ولا يخفى ما في هذا المسلك من تقليل في البنية واقتصاد في الجهد ما دامت الدلالة محقّقةً واللبس مأموناً.

فإذا تعذّر الاتّصال نأتي بالمنفصل(*)، نحو: ما قام إلا أنا، وما أكرمتُ إلا إيّاكَ، لوجود الفاصل بين الضمير والفعل.

خاتمة:

ما خلصنا إليه في هذا البحث، أنّ اللواصق التصريفية أو ما يسمّى مباني التصريف في العربية:

* تتميّز بخفّتها وقلّة بنيتها، وانتخابها لأسهل الحروف إنتاجاً وأكثرها شيوعاً وائتلافاً مع بقية الحروف.

* تعمل على إعادة تكييف ما تدخل عليه وبعث الانسجام فيه، وجعله يَتشكّل ويُنتج بأقلّ جهدٍ عضليّ ممكن.

* تشكّل مظهراً من مظاهر تناسق أجزاء التركيب ووسيلة من وسائل التعليق، كمرجعية الضمير مثلاً، إذ يتمكّن المخاطَب بالعربية من متابعة ما يعود عليه الضمير بسهولة ودقّة.

* تنقسم إلى قسمين: **لواصق ضميريّة**، لها وظيفة نحوية ومحلّ من الإعراب، إضافة إلى ما تقوم به من وظائف صرفية عامة، وأخرى **حرفية** نحو: لاصقة التثنية، ولاصقة الجمع ولاصقة التأنيث،.....، وقد عالجنا في هذا المقال القسم الأول وأرجأنا الثاني إلى بحث آخر.

* تتميّز اللواصق عموماً بالتكثيف الوظيفي والدلالي، إذ يتحمّل جلّها وظائف كثيرة ومتنوعة: صرفية، ونحوية، ودلالية.

الهوامش:

(1) ينظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط8، 1998م.ص: 56، 57.

(2) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1967م، ص: 284.

(3) ينظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م، ص: 55.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م، ص: 133.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص: 156.

(6) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د أشواق محمد النجار، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م، ص: 89.

(7) اللغة،ج فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، 1950م.ص: 186.

(8) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 68.

(9) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 159.

(10) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، د أنيس فريحة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص: 72.

(11) اللغة، فندريس،ص: 110. و دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م، ص: 182.

(*) ذكرت بعض كتب النحو مواضع استتار الضمير في: _ فعل الأمر للمفرد، مثل قُمْ (أنتَ). _ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: أقومُ (أنا). _ الفعل المضارع المبدوء بالنون، مثل: نقومُ (نحن). _الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب المفرد، مثل: تقومُ (أنتَ). _اسم فعل الأمر، مثل: صه (أنتَ). ، واسم فعل المضارع، مثل: أفّ (أنا). _الفعل المضارع للغائب المفرد وللغائبة المفردة، إذا لم يرفع اسماً ظاهراً، مثل: زيدٌ يقومُ (هو)، وهندٌ تقومُ (هي). _الفعل الماضي إذا لم يرفع ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً، مثل: خالدٌ قام (هو). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 36.

(12) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص: 233. 234.

(13)من مظاهر المعيارية في الصرف العربي. من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م، ص: 87.

(14)ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2004م، ص: 167. 168.

(15) ينظر: نفسه، ص: 87. 88. ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 159.

(16)من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص: 88.

(17)ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 160.

(*) تأتي نون الوقاية كذلك قبل ياء المتكلم إذا اتّصلت بالحروف المشبّهة بالفعل نحو: إنّني وليتني ولعلّني، أو بحروف الجر التي تنتهي بالنون، نحو: منّي، وعنّي، غير أنّها قد تستعمل مخفّفة بنون واحدة، نحو: إنّي، وليتي، ولعلّي، ومِني، وعَني؛ وذلك لكثرة استعمالهم إياها مع استثقال التضعيف.ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م، ص: 200. 201. وموسوعة النحو والصرف والإعراب، د إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1988م، ص: 666. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة, (بيروت)، لبنان، ط4, 1999م.ص: 122/2.

(18) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، ص: 199.

(19) الأصول في النحو، ص: 2/ 121. 122.

(20) الآية 05 من الصفّ.

(21)الآية 17من الأحقاف.

(22)الآية 64 من الزمر.

(23) الآية 80 من الأنعام. وقد قرأ نافع، وأبو جعفر، وشيبة (أتحاجّونِ) بالتخفيف. ينظر: الكتاب، ص: 04/4.

(24) الآية 54 من الحجر.

(25)شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت)، لبنان، ط3، 1998م، ص: 370.

(26)ينظر: نفسه، ص: 370.

(27)ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 161.

(28) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 137. 138.

(29) ينظر: نفسه، ص: 139.

(30)نفسه، ص: 138.

(31)نفسه، ص: 139.

(32) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م، ص: 57/1.

(*) إنّ لاصقة الجمع (و) أو (ون) تدلّ على المذكّر إما دلالة حقيقية، أو بالتغليب؛ لأنّ العربية تغلّب المذكّر على المؤنّث، فالجماعة تخاطَب ب(أنتم) ويُتَحدَّث عنها ب(هم)، ولو كان من ضمنها ذكر واحد فقط.

(33) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 1980م، ص: 30. 31.

(34)ينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص: 72.

(35)ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 666. 667.

(36)دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت، ص: 85/1.

(37) الآية 193 من آل عمران.

(38) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 133. 134.

(39) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 117. والأصول في النحو (ابن السرّاج)، ص: 117/2.

(*) قد ذكر النحاة مواضع تعذّر استعمال المتّصل، وهي: تقدّم الضمير المنصوب على عامله، نحو: إيّاك نعبدُ. والفصل لغرض نحو: إنما أكرمكَ أنا، وحذف العامل في مثل: إيّاك والشرَّ. وكون العامل معنويا، مثل: أنا زيدٌ، أو حرفاً، مثل: ما أنت قائماً. وإذا أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، مثل: هندٌ زيدٌ ضاربته هي. لأكثر تفاصيل ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، ص: 195.

المراجع والمصادر:

1. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2004م.

2. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط8، 1998م.

3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة, (بيروت)، لبنان، ط4, 1999م.

4. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م.

5. دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د أشواق محمد النجار، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م

6. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت.

7. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت)، لبنان، ط3، 1998م.

8. شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م.

9. في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، د أنيس فريحة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980م،

10. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1967م.

11. اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.

12. اللغة، ج فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، 1950م.

13. من مظاهر المعيارية في الصرف العربي. من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م.

14. المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 1980م.

15. موسوعة النحو والصرف والإعراب، د إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1988م.

16. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.